

دعوى

القرار رقم (VR-2021-101) (V-14564-2020)
الصادر في الدعوى رقم

لجنة الفصل
الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
القيمة المضافة في مدينة الرياض

المغاتيج:

إعادة تقييم الفترة الضريبية - عدم قبول الدعوى شكلاً - فوات المدة النظامية - مدة نظامية - عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن إعادة تقييم الربع الثالث لعام ٢٠١٨م، وفرض ضريبة قيمة مضافة، وفرض غرامات التأخير في السداد، وغرامة الخطأ في الإقرار - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الدعوى شكلاً، لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الخميس بتاريخ (١٣/٤/٢٠٢١) الموافق (٢٥/٠٢/٢٠٢١م)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من ... ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٤٠١٤٦٧) وتاريخ (٢٩/٤/٢٠٢١م)،

استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي/... هوية وطنية رقم (...), مالك مجمع لطب الأسنان, سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على قرار المدعي بشأن إعادة تقييم الربع الثالث لعام ٢٠١٨م, وفرض ضريبة قيمة مضافة بمبلغ (٢١,١٥٣,٧٨) ريال, وفرض غرامة الخطا في الإقرار بمبلغ (١٠,٥٧٦,٨٩) ريال, وغرامات التأخير في السداد بإجمالي بمبلغ وقدره (١٧,٩٨٠,٧٣) ريال, ويطلب إلغاء قرار المدعي عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجابت بمذكرة رد مؤرخة في ١٧/٠٩/٢٠٢٠م, جاء فيها: «أولاً: الدفع الشكلي: (أ) فيما يخص إعادة تقييم الفترة الضريبية (الربع الثالث لعام ٢٠١٨م) والغرامات المترتبة عليه نصت الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات و المنازعات الضريبية على أنه: «يصبح قرار الهيئة محضناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: ٢- إذا لم يقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إحالته اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه...»، وحيث أن إشعار الإلغاء التلقائي صدر بتاريخ (٦/١٠/٢٠٢٠م), وتاريخ تظلم المدعي أمام لجنة الفصل هو (٩/٤/٢٠٢٠م), ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثين يوماً وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضحي القرار الطعن محضناً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه. ثانياً: الطلبات: بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

وفي يوم الخميس بتاريخ (١٣/٠٧/٢٠٢١هـ) الموافق (٢٥/٢٠٢١/٠٧هـ) عقدت الدائرة جلساتها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من ... هوية وطنية رقم (...), مالك مجمع ... لطب الأسنان, سجل تجاري رقم (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر المدعي ولا من يمثله نظاماً مع ثبوته تبلغه بموعده هذه الجلسة عبر البريد الإلكتروني المقيد في ملف الدعوى، وحضر ... هوية وطنية رقم (...), ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...), وطلب المدعي في لائحة الدعوى إلغاء قرار الهيئة بشأن إعادة تقييم الربع الثالث لعام ٢٠١٨م, وفرض ضريبة قيمة مضافة بمبلغ (٢١,١٥٣,٧٨) ريال, وفرض غرامة الخطا في الإقرار بمبلغ (١٠,٥٧٦,٨٩) ريال, وغرامات التأخير في السداد بإجمالي بمبلغ وقدره (١٧,٩٨٠,٧٣) ريال, استناداً إلى التفصيل الوارد في لائحة الدعوى. وبسؤال ممثل الهيئة عن جوابه بما جاء في لائحة الدعوى؟ دفع بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية استناداً لنص المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة، حيث أن إشعار الإلغاء التلقائي كان بتاريخ ٦/١٠/٢٠٢٠م، في حين لم يتقدم المدعي بقيد الدعوى إلا بتاريخ ٤/٢٠٢٠م، استناداً للأسباب الواردة تفصيلاً في لائحة الدعوى، وحيث الأمر ما ذكر، وحيث لم يحضر المدعي ولا من يمثله في هذه الجلسة مع

ثبوت تبلغه بموعدها، وحيث أن الدعوى مهيئة للفصل فيها، قررت الدائرة قفل باب المراجعة ورفع الجلسة للمداولرة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢٤/٠٤/١٤١٤هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث **الشكل**، لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار المدعي عليها بشأن إعادة تقييم الربع الثالث لعام ١٤٢٠م، والغرامات المترتبة عليه، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/١١٢٠٢٠هـ)، وحيث أن الثابت من ملف الدعوى أن المدعي تقدم بالدعوى عبر البوابة الإلكترونية بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٢٠م، وتبلغ بإشعار الإلغاء التلقائي بتاريخ ١٩/٠١/٢٠٢٠م، وعليه فإن الدعوى تم تقديمها بعد فوات المدة النظامية المنصوص عليها في المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (سعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (سعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (٢٠٢٠) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعوه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل»، وبذلك لم تستوف الدعوى أوضاعها الشكلية مما يتطلب معه عدم قبول الدعوى شكلاً.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
أولاً: عدم قبول الدعوى المقامة من / ... هوية وطنية رقم (...) من الناحية الشكلية.

ثانياً: صدر هذا القرار حضورياً اعتبارياً بحق المدعي وحضورياً بحق المدعي عليه، وقد حددت الدائرة ثلاثة ثلاثة يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسليم ثلاثة ثلاثة يوماً أخرى حسبما تراه، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلَ الله وسلامَ على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.